٦٥٪ من مؤسسات المنطقة تخطط لزيادة استثماراتها في هذا المجال..

ارتفاع متوقع في اســـتثمارات الذكاء الاصطناعي في المنطقة

٧٠٪ من المؤسسات تخطط لزيادة عدد موظفيها الذين يعملون على تطبيقات الذكاء الاصطناعي

أصـــدرت ديـلـويـت، شـركـة الخدمات المهنية العالمية الرائدة، تقريراً جديداً حول حالة الذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط في العام ٢٠٢٥ بالتعاون مع جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، وهو تقرير يبرز الفرص الهائلة التي أتاحها الذكاء الاصطناعي في المنطقة ويسلّط الضوء على التحديات التي تواجهها المؤسسات التي تحاول الاستثمار في تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة من كامل إمكاناتها.

ويستند هذا التقرير الذي صدر تحت عنوان «آفاق واعدة: كيفية الاستفادة من إمكانات الذكاء الاصطناعي في منطقة الشرق الأوسط» إلى وجهات نظر وأفكار أكثر من ١٥٠ خبيراً من رواد الأعمال والتكنولوجيا في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر. كما يعتمد على مقابلات أجريَت مع شخصيات بارزة في تلك المجالات، ويستعرض طرق وآليات تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي مشيراً إلى التحديات التي تؤثر في تقدم العمل، والاستراتيجيات التي تلجأ إليها المؤسسات لإدارة المخاطر وتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التقنيات.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط تتهافت لزيادة استثماراتها في الذكاء الاصطناعي بسرعة، ولكنّ الكثير منها يفتقر إلى العناصر الأساسية اللازمة للاستفادة من كامل إمكاناته. إذ أشارت الدراسات الأخيرة إلى أنّ أكثر من ٨٠٪ من المؤسسات تشعر بأنّ عليها أن تعتمد تقنيات الذكاء الاصطناعي، إلّا أنّ حوالي نصفها أفاد بأنه يفتقر إلى المواهب والقدرات التقنية اللازمة للنجاح في اتخاذ هذه الخطوة. وورد في التقرير أنّه، بالرغم من تلك التحديات، لا تزال ٦٩٪ من المؤسسات تخطط لزيادة استثماراتها في تقنيات الذكاء الاصطناعي في العام المقبل.

وتعليقاً على صدور هذا التقرير، قال معتصم الدجاني، الرئيس التنفيذي لشركة ديلويت الشرق الأوسط: «تقوم دول منطقة الخليج العربي بضخ استثمارات كبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي انطلاقاً من التزام حكوماتها باستراتيجياتها التطويرية الطموحة. ومع زيادة تمويل البنى التحتية للذكاء الاصطناعي والتركيز المتنامي على تطوير المواهب المحلية، فإن المنطقة تسعى إلى ترسيخ مكانتها الريادية على مستوى العالم في ابتكارات الذكاء الاصطناعي. ويسهم هذا التحول في تسريع الانتقال نحو الاقتصادات المعرفية، ما يحتم على المؤسسات إعادة التفكير جذرياً في عملياتها».

هذا وأعرب المشاركون في دراسة استقصائية عن استعدادهم الكبير لاعتماد حلول الذكاء الاصطناعي من ناحية البنية التحتية التقنية (٧١%) والمواهب (٦٨%) والاستراتيجيات (٦٩%).

○ سامي حدادين.

○ يوسف برقاوي.

○ معتصم الدجاني.

إنّما كان مستوى استعدادهم لمعالجة المخاطر والشؤون الإدارية التي ترافق هذه الخطوة أدنى بقليل، حيث أفاد ٦٣% من المشاركين أنّهم مستعدّون جداً أو إلى حد كبير لمعالجة تلك المسائل. أماً في القسم الذي يركز فقط على الذكاء الاصطناعي التوليدي، فتبيّن أنّ القيادات العالمية أقل استعداداً لمعالجة المخاطر والشؤون الإدارية المرتبطة بتبنّي حلول الذكاء الاصطناعي التوليدي، إذ أفادت ٤١% منها بأنّها مستعدة بشكل محدود أو غير مستعدة على الإطلاق للإقدام على هذه الخطوة.

من جهته، قال البروفيسور سامي حدادين، نائب رئيس الأبحاث في جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي: «تسلّط هذه الدراسة الضوء على التركيز المتزايد على إعداد خبراء ومتخصصين محليين في مجال الذكاء الاصطناعي يتمتّعون بمهارات متطوّرة ويعرفون إمكانات الذكاء الاصطناعي وسُبُل استخدامه والاستفادة منه، ويعرفون أيضاً أساليب معالجة المخاوف المرتبطة بالخصوصية والأخلاقيات. كما يبيّن التقرير تناقضاً بارزاً ما بين اندفاع المؤسسات في الشرق الأوسط لاعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وجاهزيتها من حيث المواهب والتخطيط الاستراتيجي والبنية التحتية».

وتابع قائلاً: «تفتخر جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي، بصفتها أول جامعة في العالم مخصصة للذكاء الاصطناعي، بدورها الريادي في معالجة هذا التحدي البارز، فهي تقدّم برامج تدريبية وتعليمية، كبرنامجها التنفيذي، وبرنامج الماجستير في الذكاء الاصطناعي التطبيقي، وتنظم ورش عمل متخصصة، ما يساهم في تمكين المؤسسات والقادة فيها للإلمام بالتفاصيل الدقيقة لاعتماد الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك إدارة المخاطر وزيادة القيمة الناتجة عنه. إذ إن اعتماد حلول الذكاء الاصطناعي يتطلب مواهب متخصصة فيه، كما أن تعزيز الإمدادات في مجال الذكاء الاصطناعي يُعتبر أمراً بالغ الأهمية، بما في ذلك تحسين مهارات الخبراء وإعداد الطلاب وتعزيز التعاون البَنّاء في مجال البحوث بين المؤسسات والشركات والمؤسسات الأكاديمية المعنيّة ضمن قطاعات حيوية ومؤثرة مثل الطاقة والاستدامة».

يُذكر أنّ ٩١% من المشاركين في الدراسة الاستقصائية يتوقّعون أن يعود الذكاء الاصطناعي التوليدي بمنافع أساسية أهمّها زيادة الإنتاجية التي ستساهم في إحداث تحولات كبرى في عملهم.

كما أشار ٣٤% من المشاركين في الدراسة الاستقصائية إلى أنّ اختيار التقنيات المناسبة يشكّل إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه المؤسسات المعنية بتطوير ونشر تقنيات الذكاء الاصطناعي. فنظراً إلى تشعُّب الحلول المتاحة في مجال الذكاء الاصطناعي، يمكن أن يواجه رواد الأعمال صعوبة في اختيار التطبيقات التي تتماشى بشكل أفضل مع أهداف مؤسساتهم، وفي التعرّف إلى جدوى هذه التطبيقات وسبل استخدامها، حيث تواجه المؤسسات صعوبات في فهم إمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي ومنافعه في مجالات عملها.

وصرّح يوسف برقاوي، مسؤول الذكاء الاصطناعي والبيانات في ديلويت الشرق الأوسط: «يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تعزيز الكفاءة والإنتاجية بطرق عدّة وأن يساعد أيضاً في استحداث منتجات ونماذج تجارية جديدة، وخدمات جديدة للمواطنين. بالتالي، من المهم أن تعتمد المؤسسات مقاربة تحليلية وأن تعمل على وضع استراتيجيات واضحة لتقييم العرض والطلب واعتماد تقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك من أجل ضمان إمكانية استخدام هذه التقنيات على نطاق واسع بفعالية وتعزيز قدرتها على معالجة التحديات وإنتاج عائد جيد على الاستثمار. وفي الوقت الحالي نرى حاجة للارتقاء بمهارات صنع القرار وأطر العمل لمجالس الإدارة حتى تتمكن المؤسسات من مواكبة هذا التغير الجذري الذي نشهده».

كما ورد في التقرير أنّ مؤسسة واحدة من كل ثلاث مؤسسات في منطقة الشرق الأوسط تنفق أكثر من ٦٠% من ميزانيتها المخصصة للذكاء الاصطناعي على الذكاء الاصطناعي التوليدي، في حين تشير البيانات إلى أنّ ٧٢% من المؤسسات العالمية تنفق أقل من ٤٠% من ميزانيتها على هذا المجال. مع ذلك، لا تنظر كل المؤسسات إلى الذكاء الاصطناعي من منظور إيجابي، إذ تعتبر ٤١% منها أنّ الذكاء الاصطناعي يشكل تهديداً كبيراً للنموذج التشغيلي الذي تعتمده حالياً.

«أبـــل» تعتمد تسمية «خـلـيـج أمـريـكـا»

قررت شركة أبل تغيير اسم خليج المكسيك إلى خليج أمريكا على تطبيق خرائطها، وذلك بعد صدور أمر تنفيذي من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في أول يوم له بمنصبه، حسبما نقلت «بلومبرغ».

ويأتي هذا التغيير بعد أن قامت الحكومة الأمريكية بتحديث خريطتها الرسمية لتعكس الاسم الجديد. كما قامت شركة جوجل التابعة لشركة Alphabet Inc. بإجراء تحديث مماثل لتطبيق خرائط جوجل في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وفي الوقت نفسه، لم تقم خرائط Bing و MapQuest التابعة لشركة Microsoft Corp بإعادة تسمية الخليج، وفقاً لفحوصات خرائطهم التي أجريت الثلاثاء الماضي.

مؤتمر ليب.. استثمارات ضخمة وفرص واعدة إقليميا

سحابة رأي

بقلم:
إسراء القصاب

استضافت المملكة العربية السعودية باعتبارها أكبر اقتصاد رقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مؤتمر (ليب ٢٠٢٥) خلال الأسبوع الماضي على مدى أربعة أيام، بهدف تسيير عملية تبادلية عالمية للأفكار والشراكات، وتعزيز الحراك في مجال التكنولوجيا الحديثة، بما يرتقي بالمشهد التقني في المنطقة ويشجع على الرقمنة والابتكار، إذ شارك في المؤتمر أكثر من ألف متحدث وخبير تقني دولي، وأكثر من ٤٠ شركة عالمية، و١٨٠٠ جهة عارضة، و٦٨٠ شركة ناشئة من ١٨ دولة مختلفة. الجدير ذكره ان مملكة البحرين شاركت في هذا الحدث التقني المهم بـ٢٣ شركة وطنية ناشئة ومتخصصة من رواد المجال التكنولوجي، وكانت ١٤ منها بدعم من صندوق العمل (تمكين) وبتنظيم من جمعية البحرين لشركات التقنية (بتك).

إذ تمكنت العاصمة السعودية الرياض خلال هذا المؤتمر الذي صار يشكل ما يشبه منصة جاذبة للاستثمارات الصارخة في قطاعات التكنولوجيا الحديثة والتقنية المتقدمة كالذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء و«البلوك تشين» والواقع الافتراضي والمدن الذكية؛ من جذب الباقة الكبرى من سلسة الاستثمارات والمشاريع التقنية في المنطقة والتي بلغت مليارات الدولارات، وشكل حجم الاستثمار الكلي المعلن هذا العام في أعقاب المؤتمر الذي اختتم نسخته الرابعة مؤخرًا قفزة نوعية بالنسبة إلى نسخه السابقة التي شهدت نموا مطردا، إذ بات المؤتمر يشكل معيارا عالميا في سرعة إتمام الصفات وإطلاق المشاريع الجديدة، وبذلك سينطلق المؤتمر من السعودية نحو العالم بتنظيم نسختين للعام المقبل إحداهما في الرياض كما جرت العادة والأخرى في هونغ كونغ كخطوة مستحدثة، وهو ما يؤكد حجم التوقعات المستقبلية الواعدة والزخم الهائل الذي يشهده القطاع التكنولوجي.

وقد جاءت هذه الاستثمارات الضخمة التي ستسهم في نمو الاقتصاد المعرفي وتحقيق التنمية المستدامة بتميزها النوعي؛ كتمكين وتنمية المهارات الرقمية وتحفيز نمو التقنيات الناشئة، وكتأكيد لمكانة السعودية الراسخة كمركز إقليمي للتقنية والابتكار، وكوجهة استثمارية في مجال الذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة والعميقة والحوسبة السحابية، وكبيئة جاذبة للشركات التقنية الرائدة عالميًا.

إذ تم التوقيع بين كبرى شركات المجال عالميا والمؤسسات السعودية على العديد من الشراكات الاستراتيجية، وذلك بنية نقل مستوى المخرجات التكنولوجية في المملكة الى مستوى أعلى بما يحقق توطين الصناعات التقنية وتطوير الكوادر المحلية، وذلك من خلال إنشاء مركز تصنيع وتقنية متقدم يعتمد على الذكاء الاصطناعي والروبوتات في الرياض، والاستثمار في البنية التحتية الرقمية في مجال الذكاء الاصطناعي عبر إطلاق تجمع عالمي يلبي الطلب الإقليمي والعالمي، وإنشاء بنية تحتية متقدمة تعزز الابتكار الإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعي المتقدم، إلى جانب إدماج اللغة العربية كنموذج لغوي ضمن سحابة من الذكاء الاصطناعي بما يدعم المبتكرين المحليين، بالإضافة إلى إطلاق برامج التمكين في مجال الذكاء الاصطناعي أكاديميًا وذلك لتدريب المواهب في مجال التقنيات المتقدمة بما يضمن مستقبلا رقميا مبتكرا ومستداما، وأيضًا لإنشاء مراكز بيانات للذكاء الاصطناعي أو لتطوير مراكز بيانات قائمة، وغيرها من الاستثمارات القيمة، وذلك بغية المساهمة في نمو الاقتصاد الرقمي وتطوير حلول الأعمال.

إذ حظيت كل الجهات المشاركة من المؤسسات الناشئة في هذا المؤتمر بحزمة من الفوائد، بما فيها المؤسسات البحرينية، فإلى جانب فرصة التواصل مع قادة وخبراء المجال التي أتيحت لهم، أفسحت لهم هذه المشاركة المجال لبناء شبكة علاقات عالمية وعقد شراكات استراتيجية قد تترتب عليها فرص استثمارية مستقبلية في المجال، ومن هذا المنطلق أبرم مركز ناصر العلمي والتقني اتفاقية تفاهم مع شركة (علم) السعودية الرائدة في الحلول الرقمية، وذلك تعزيزا لمفهوم التعاون في تطوير وإطلاق المنتجات والخدمات الرقمية المبتكرة المعتمدة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، هذا واستطاعت كافة المؤسسات المشاركة عرض تجاربها والاطلاع على المعروض من التجارب الابتكارية العالمية المتنوعة في المؤتمر، الأمر الذي منحهم إضافة فكرية وفنية قد تخدم الخطط والرؤى المستقبلية لهذه المؤسسات من ناحية تطوير أعمالهم؛ ما من شأنه أن يعزز موقعهم في السوق الإقليمي والعالمي. هذا ومن المتوقع أن تعم مخرجات المؤتمر وتمتد لتلامس دول المنطقة بما ينعكس ايجابيًا على دول الجوار بما فيها مملكة البحرين، وذلك بما يعزز التكامل الاقتصادي، ويحقق مزيدًا من الشراكات الإقليمية في البحث والتطوير، ويرفد القطاع بالتبادل الفكري والمعرفي، ويعزز القدرات التقنية، ويسهم في تنمية القطاع على الصعيدين المحلي والإقليمي. ومن المتوقع أن يكفل لمملكة البحرين فرصة الاستفادة من خبرات وتجارب المملكة العربية السعودية التي ستتولد نتاجًا عن الاستثمارات والشراكات العالمية؛ التي أثمر عنها المؤتمر وذلك لتطوير القطاع التكنولوجي وطنيًا، بما يفسح فرصا تدريبية لانضمام المواهب البحرينية في الأكاديميات والمراكز التي ستنشأ في السعودية، الأمر الذي ستعود طائلته كمعزز لتطوير البنية التحتية الرقمية، مما يسهم في دعم المشاركة الوطنية في الإنتاج والابتكار التكنولوجي، وهذا من شأنه أن يتيح فرص عمل نوعية للشباب البحريني، ويكفل تنوع مصادر الدخل الوطني بما يحقق اقتصادا متنوعا ومستداما يعود أثره بالنفع على تحسين جودة حياة المواطن ويدفع بعجلة القطاع إقليميًا نحو آفاق أكثر تميزًا؛ ويسهم كذلك في تعزيز دور البحرين كمركز تقني، وإدراج اسمها صفًا إلى جانب دول المنطقة المتقدمة في هذا القطاع بما يشكل منظومة إقليمية تواكب التغير والتطور العالمي المستمر.

نافذة تكنولوجية

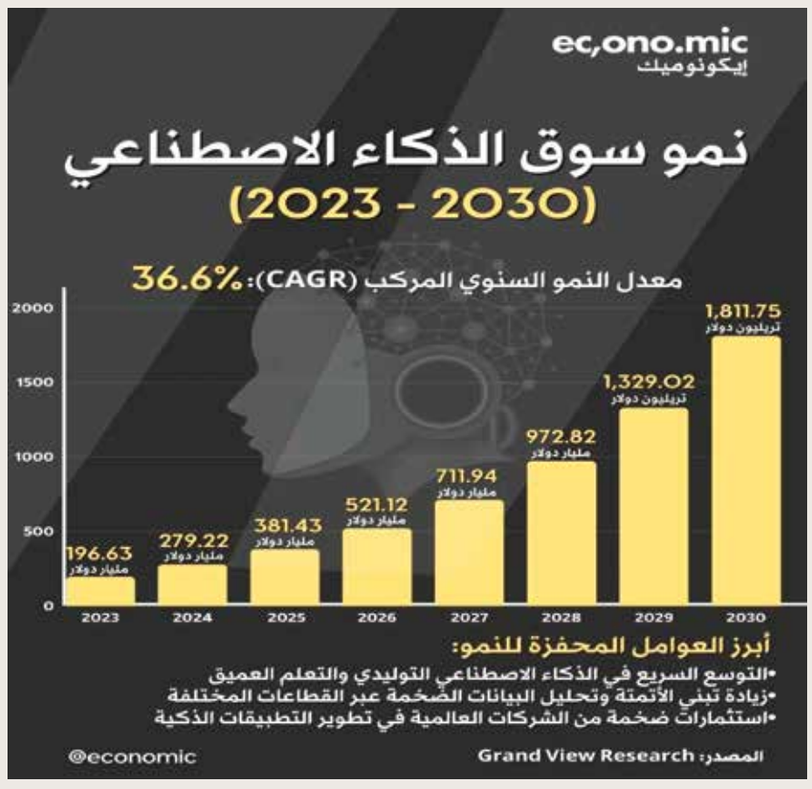

هـــواوي تـعـزز مـبـيـعـات سـاعـاتـهـا الـذكـيـة بـتـسـجـيـلـهـا كـأجـهـزة طبية

وجدت شركة «هواوي تكنولوجيز» طريقة «غير متوقعة» لتعزيز مبيعات أحدث ساعاتها الذكية وسط تباطؤ إنفاق المستهلكين في الصين، وذلك عبر تسجيلها كأجهزة طبية، وفق «بلومبرغ».

وأشارت «بلومبرغ» في تقرير، إلى أنه بعد إطلاق ساعة Huawei Watch D٢ الذكية في نوفمبر الماضي، اكتشف المشترون أنه يمكنهم دفع ثمنها باستخدام التأمين الطبي بدلاً من تحمل التكلفة بأنفسهم.

ومنذ ذلك الحين، ازدادت شعبية الساعة في الصيدليات الصينية، لدرجة أن بعضها يطلب من العملاء حجزها مسبقاً، بينما نفدت الكميات بسرعة في صيدليات أخرى، وفقاً لتقارير إعلامية ومنشورات على مواقع التواصل الاجتماعي.